

Distr.: General
31 May 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالطلب الوارد في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12) الذي طلب فيه المجلس إلى أن أطلعته باستمرار على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. ويتضمن التقرير تقييماً للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية الطارئة منذ صدور تقريره الأخير المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (S/2016/996)، ويقدم آخر مستجدات التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي والجهود المبذولة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (انظر S/2012/481).

ثانياً - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والسلامية والأمنية

٢ - ما زالت التوترات الناجمة عن العمليات الانتخابية المتنازع بشأنها تؤثر على هذه المنطقة دون الإقليمية، ويجري التخفيف من حدتها في بعض الحالات عن طريق محاولات لتشجيع الحوار بين الحكومات والجماعات المعارضة. وزادت التحديات الاقتصادية والاجتماعية من حدة المظالم السياسية السائدة في عدة أماكن. وعلى الرغم من الجهود الإقليمية المبذولة لمكافحة جماعة بوكو حرام، أدى استمرار العنف إلى تعميق أزمة إنسانية خطيرة وقصور في التنمية في منطقة حوض بحيرة تشاد. وفي الفترة من ٢ إلى ٧ آذار/مارس، قيمت الزيارة التي أجراها مجلس الأمن الحالة وأذكت الوعي بالأزمة. وتوجت الزيارة باعتماد القرار ٢٣٤٩ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧. وبمعزل عن ذلك، تواصلت الجهود المبذولة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل محاربة جيش الرب للمقاومة، إلى جانب استمرار الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي عقب انسحاب قوات الولايات المتحدة وأوغندا وجنوب السودان.



- ٣ - وأسهم حدوث تراجع اقتصادي في نشوء توترات سياسية واجتماعية، حيث أدى إلى تنظيم إضرابات في بعض البلدان احتجاجا على تدابير التقشف والتأخر في دفع المرتبات. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، عُقد مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا في ياوندي وركز على الحالة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء المتضررة من الهبوط في الأسعار العالمية للمواد الخام، ولا سيما النفط. واعتمد مؤتمر القمة مجموعة من التدابير لبناء قدرة الاقتصاد على الصمود وقرر تسريع الجهود الرامية إلى تعزيز حرية حركة الأشخاص والبضائع. وفي ١٧ شباط/فبراير، قيمت الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، التي عقدت في جيبوهو، في جمهورية غينيا الاستوائية، حالة تنفيذ برنامج الإصلاح المعني بالشؤون الاقتصادية والمالية، الذي استُهل في مؤتمر قمة ياوندي، وناقشت حرية حركة الأشخاص.
- ٤ - ولا يزال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن لضمان مشاركة المرأة مشاركة فعالة في صنع القرار يمثل تحديا في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد لوحظت بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك تعبئة الشبكات النسائية وإنشاء منبر إقليمي نسائي معني بالمرأة والسلام والأمن، غير أن هناك حاجة واضحة إلى القيام بمزيد من العمل في هذا الصدد.
- ٥ - وفي ٢١ شباط/فبراير، عينت فرانسوا لونسيني فال ممثلا خاصا لي لوسط أفريقيا ورئيسا لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

التطورات والاتجاهات السياسية

- ٦ - إثر إعلان الرئيس الأنغولي خوسي إدواردو دوس سانتوس عدم السعي لإعادة انتخابه، أكد الحزب الحاكم، وهو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، في ٣ شباط/فبراير، أن وزير الدفاع، جواو لورينسو، ووزير الإدارة الإقليمية، بورنيتو دي سوسا، سيتصدران قائمة مرشحي الحزب خلال انتخابات آب/أغسطس ٢٠١٧ لمنصبي الرئيس ونائب الرئيس، على التوالي. وأعلن حزب الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا المعارض في ٢١ شباط/فبراير أنه لن يشارك في ائتلاف انتخابي مع أحزاب المعارضة الأخرى. وفي غضون ذلك، أُجرت عملية تسجيل الناخبين، حيث تم تسجيل ما يقرب من ٩ ملايين ناخب، مليونان منهم مسجلون جدد.
- ٧ - وفي جمهورية الكاميرون، استمرت الاضطرابات الاجتماعية في الشمال الغربي والجنوب الغربي احتجاجا على فرض اللغة الفرنسية في المجالين القضائي والتعليمي وغيرها من المجالات. وفي حين أن الموجة الأولى من الاحتجاجات التي اندلعت في أواخر عام ٢٠١٦ كانت تتعلق بشكاوى أعربت عنها النقابات التي تمثل المحامين والمدرسين، فقد اتسع نطاق الاتهامات لتشمل التمييز السياسي والاقتصادي تاريخيا ضد السكان الناطقين بالإنكليزية. ووقع العديد من الاشتباكات مع قوات الأمن، إلى جانب استمرار الإضرابات العامة (مدن الأشباح)، وعمليات اعتقال الناشطين في مجال قضايا الناطقين بالإنكليزية، وانقطاع الإنترنت في المنطقتين (من ١٧ كانون الثاني/يناير إلى ٢٠ نيسان/أبريل).
- ٨ - ولم تكلل الجهود التي بذلتها الحكومة للتخفيف من حدة هذه التوترات في بدايتها بالنجاح. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، حظرت الحكومة أنشطة اتحاد المجتمع المدني الكاميروني الناطق بالإنكليزية وحركة المجلس الوطني لجنوب الكاميرون الانفصالية، متهمه إياها بتنفيذ أعمال مخالفة للدستور وتهدف إلى تقويض أمن الدولة. واعتقلت كذلك القياديين في الاتحاد نكوغو فيلكس أغبور - بالا وفونتم

أفورتريكا نيبا في ١٧ كانون الثاني/يناير، والصحفي والناشط مانتشو بيببكي في ٢٠ كانون الثاني/يناير. ويواجه الثلاثة تهمة بالإرهاب، وهي تمّ يمكن إذا أُدينوا بها أن تصل عقوبتها إلى الاعدام بموجب قانون مكافحة الإرهاب الذي اعتمده البلد في شباط/فبراير ٢٠١٤. وبدأت محاكمة الناشطين القيايين الثلاثة وخمسة أشخاص آخرين، وجميعهم من المدنيين، في ١٣ شباط/فبراير في المحكمة العسكرية في ياوندي. وفي ٧ نيسان/أبريل، ألحقت المحكمة قضية ٢٥ آخرين من المدعى عليهم بتلك المحاكمة. وفي الوقت نفسه، بدأت محاكمة عسكرية أخرى ضد مراسل إذاعة فرنسا الدولية، أحمد أبأ، الذي تدعي الحكومة أنه تواطأ مع جماعة بوكو حرام. وهو محتجز منذ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد حُكم على المدعى عليه، الذي أنكر التهمة الموجهة ضده، بالسجن لمدة ١٠ سنوات في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧.

٩ - وفي ١٥ آذار/مارس، عين الرئيس بول بيا رئيس اللجنة الوطنية لتعزيز ثنائية اللغة والتعددية الثقافية و ١٣ ممثلاً فيها، وقد أنشأها في ٢٣ كانون الثاني/يناير. كما تواصلت الرئاسة مع اتحاد المجتمع المدني الكاميروني الناطق بالإنكليزية في ١٧ آذار/مارس، وأعربت عن استعدادها للدخول في حوار لمعالجة مظلّمه. وفضلاً عن ذلك، كشف وزير العدل النقاب في ٣٠ آذار/مارس عن عدد من التدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجة الأزمة، بما في ذلك إنشاء قسم للقانون العام في المدرسة الوطنية للقضاء، وأقسام للقانون الإنكليزي في عدد من الجامعات، وتوزيع القضاة وفقاً لمعايير لغوية، وتعيين قضاة إضافيين ناطقين بالإنكليزية في المحكمة العليا. واعتبر المحامون المضربون وقيادة الاتحاد هذه الخطوات غير كافية، وواصلوا المطالبة بالإفراج الفوري عن المحتجزين والصفح عنهم وإعادة خدمات الإنترنت في المنطقتين. واستعيدت هذه الخدمات في ٢٠ نيسان/أبريل.

١٠ - وفي جمهورية تشاد، اعتمد قانون جديد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ يحظر أن تتجاوز مدة الإضرابات ثلاثة أيام. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، حظر وزير الإدارة الإقليمية والحكم المحلي حركة الصحوة الوطنية، التي تضم أحزاباً سياسية ومنظمات مجتمع مدني تدعو إلى الإضرابات. وأشار الوزير إلى الطبيعة غير القانونية والهدامة لهذه المجموعة، التي يُزعم أنها تتلقى دعماً من جماعات المعارضة المسلحة. وفي اليوم نفسه، أعلنت النقابات استئناف إضراب وطني، بسبب عدم إحراز تقدم في المفاوضات مع الحكومة بشأن متأخرات المرتبات وتدابير التقشف. غير أن النقابات علقت الإضراب في ٦ آذار/مارس كبادرة على حسن النية لإتاحة إجراء المفاوضات في بيئة سلمية في إطار لجنة مخصصة أنشئت في ذلك الشهر.

١١ - وفي سياق الأزمة الاقتصادية التي تواجهها جمهورية تشاد، أعلن الرئيس إدريس ديبي إتنو، في ٢ شباط/فبراير، تأجيل الانتخابات التشريعية، التي كان مبدئياً من المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، إلى أجل غير مسمى، وعزى ذلك إلى عدم توافر الأموال اللازمة. ورداً على ذلك، دعا الائتلاف المعارض المسمى جبهة المعارضة الجديدة من أجل التناوب والتغيير إلى إجراء الانتخابات التشريعية دون مزيد من التأخير، وأعلن أنه لن يعترف بشرعية المجلس الوطني بعد ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أدخل الرئيس ديبي إتنو في ٥ شباط/فبراير تعديلات على الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء ألبير بايمي باداكي، وخفض عدد المناصب الوزارية من ٣٣ منصباً إلى ٢١ منصباً. وجاءت هذه التعديلات عقب انتخاب وزير الخارجية، موسى فقيه محمد، رئيساً لمفوضية الاتحاد الأفريقي في نهاية كانون الثاني/يناير.

١٢ - وفي نفس الوقت، في إطار الجهود الرامية إلى معالجة التوترات السياسية التي طال أمدها والمتصلة بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٦، نصب الرئيس ديبي إتنو رسمياً، في ٩ شباط/فبراير، أعضاء اللجنة العليا للإصلاح المؤسسي البالغ عددهم ١٦ عضواً، وهي لجنة ستضطلع

بجملة أمور منها صياغة دستور جديد، ووضع إصلاحات مؤسسية أخرى وتنفيذها. وتضم وزراء في الحكومة وأعضاء في المجلس الرئاسي وبرلمانيين وممثلين عن المجتمع المدني.

١٣ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصل الرئيس فوستين - أرشانج تواديرا جهوده الرامية إلى تشجيع الحوار مع الجماعات المسلحة. وعلى إثر تحرك قوي من جانب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، شاركت الجماعات المسلحة الرئيسية الـ ١٤ جميعها، لأول مرة منذ منتدى بانغي، في اللجنة الاستشارية لمتابعة أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن في نيسان/أبريل. وتم بنجاح أيضا تقليص وجود الجماعات المسلحة في بامباري بفضل الوضعية القوية التي تتخذها البعثة، مما أتاح المجال لبدء العمل على إعادة بسط سلطة الدولة. وبينما بقيت بانغي هادئة نسبيا، تصاعد العنف بين الجماعات المسلحة في وسط البلد وشرقه، مما تسبب في خسائر بشرية فادحة في صفوف المدنيين، وفي حالات تشرد جديدة، وفي عرقلة جهود المعونة والإنعاش. وفي أسوأ هجوم تعرّضت له البعثة حتى الآن، قتلت مجموعة من عناصر الأنتي بالاكا خمسة من حفظة السلام وجرحت ١٠ آخرين في ٨ أيار/مايو. وعلى إثر قرار الولايات المتحدة، ومن بعدها أوغندا والسودان، وقف العمليات والانسحاب من فرقة عمل الاتحاد الأفريقي الإقليمية لمناهضة جيش الرب للمقاومة، طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن أن يراعي إدراج نزع سلاح جيش الرب للمقاومة ضمن ولاية البعثة.

١٤ - وفي جمهورية الكونغو، استمر تفاقم التوترات المتصلة بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في آذار/مارس ٢٠١٦ والأزمة التي تلت ذلك في منطقة بول، حيث يخضع زعماء المعارضة الرئيسيون للاحتجاز السابق للمحاكمة، بينما قيّدت حركة زعماء آخرين. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض شرائح المعارضة تطعن في شرعية الانتخابات والحكومة الحالية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، اعتقل زعيم المعارضة والمرشح الرئاسي السابق، أندري أوكومبي ساليسا، في برازيل بتهمة حيازة أسلحة بصورة غير مشروعة ومحاولة تقويض أمن الدولة. ورفع المجلس الوطني بعد ذلك الحصانة البرلمانية عنه في ١٩ كانون الثاني/يناير، مما يمهد الطريق أمام إمكانية ملاحقته قضائيا. وفي ٣ أيار/مايو، حُكم على موديسي بوكادوا، رئيس حزب رابطة الديمقراطيين والجمهوريين في الكونغو المعارض، بالسجن لمدة ٣٠ سنة بتهمة تقويض أمن الدولة. وفي ٥ أيار/مايو، وقبل الموعد المقرر لإجراء الانتخابات التشريعية والبلدية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٧، أعلنت الحكومة أن مراجعة القائمة الانتخابية ستجري في الفترة من ١٠ أيار/مايو إلى ٢٠ حزيران/يونيه. وعينت أيضا أعضاء اللجان الإدارية المكلفة بعملية المراجعة.

١٥ - وفي الفترة من ٥ إلى ٧ آذار/مارس، أجرى حوالي ٣٠٠ مندوب عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني مشاورات في أويسو، شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي مشاورات نظمتها الحكومة، للتخضير للانتخابات التشريعية والبلدية في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي الاجتماع، أكدت أحزاب المعارضة الحاجة إلى مراجعة القائمة الانتخابية، بينما وجه حزب حركة الديمقراطيين الشباب المعارض انتقادا مفاده أن جدول الأعمال لم يشمل الإفراج عن السجناء السياسيين والأزمة التي تشهدها منطقة بول. ولوحظ غياب أعضاء رئيسيين في المعارضة عن الاجتماع، وهم الذين يعارضون إعادة انتخاب الرئيس دينيس ساسو نغيسو، بمن فيهم قادة كل من الجبهة الجمهورية من أجل احترام النظام الدستوري والتناوب الديمقراطي والمبادرة من أجل الديمقراطية في الكونغو. وهم يطالبون بإجراء حوار وطني من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة في منطقة بول، من بين أمور أخرى.

١٦ - وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، أبلغ رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، تيودورو أويبانغ نغيمان مباسوغو، مجلس الوزراء رسمياً بقراره منح اللجوء السياسي للرئيس السابق لغامبيا، يحيى جامع، الأمر الذي أثار انتقاد حزب المعارضة الرئيسي المسمى التوافق من أجل الديمقراطية الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، طلبت جمهورية غينيا الاستوائية رسمياً الانضمام إلى منظمة البلدان المصدرة للنفط.

١٧ - وهيمن على المشهد السياسي في جمهورية غابون الأعمال التحضيرية للحوار الوطني الذي تقوده الحكومة في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أجريت في آب/أغسطس ٢٠١٦؛ واستمرار رفض زعيم المعارضة جان بينغ وأنصاره إعادة انتخاب الرئيس علي بونغو أونديمبا ورفضهم المشاركة في الحوار الوطني، إلى جانب التحول في التحالفات السياسية، والإضرابات في قطاعي النفط والتعليم، وكذلك إضراب موظفي الجمارك.

١٨ - وعملاً بالمرسوم الذي أصدره الرئيس علي بونغو أونديمبا، والذي ينص على إجراء حوار وطني تقوده الحكومة من أجل معالجة المظالم السياسية، بدأت العملية بمشاورات مع المجتمع المدني في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ١٢ نيسان/أبريل. وأعقب ذلك إجراء مشاورات سياسية في الفترة من ١٨ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو. وشملت المسائل المواضيعية التي نوقشت الإصلاحات المؤسسية والانتخابية واستكشاف سبل تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. واعتقل عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى الحاليين والسابقين في سياق حملة لمكافحة الفساد في جمهورية غابون. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، اعتقل مستشار خاص للرئيس ووزير سابق تولى عدة حقائب وزارية بتهمة اختلاس قرابة بليون دولار من الأموال العامة. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، اعتقل وزير النفط بتهمة مماثلة، بعد أن أعفي من مهامه في اليوم السابق. وفي ٢ آذار/مارس، أعلن المدعي العام أن المدير العام للجمارك اعتقل وسجن بتهمة الاختلاس. وصدرت أوامر اعتقال دولية ضد عدد من الأفراد، من بينهم ابن جان بينغ.

١٩ - وفي جمهورية رواندا، أعلنت الحكومة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر أن الانتخابات الرئاسية ستجري في آب/أغسطس ٢٠١٧. وبالإضافة إلى الرئيس الحالي بول كاغامبي، تشمل قائمة المرشحين الآخرين الصحفي فيليب مبايماننا، وفرانك هاينينزا رئيس حزب الخضر الديمقراطي المعارض الذي تعترف به الحكومة.

٢٠ - وفي إطار التحضير للانتخابات التشريعية والبلدية في جمهورية سان تومي وبرنسيبي المقرر عقدها في عام ٢٠١٨، تجري اللجنة الانتخابية الوطنية حالياً تعداداً لتحديث قوائم الناخبين بهدف إصدار بطاقات هوية بيومترية جديدة.

التطورات والاتجاهات الأمنية

بوكو حرام

٢١ - واصلت القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوات المسلحة الوطنية لبلدان حوض بحيرة تشاد إضعاف قدرة جماعة بوكو حرام على شن الهجمات، وذلك من خلال عملياتها العسكرية المنسقة. ومع أن الجماعة حولت تركيز معظم هجماتها نحو المواقع العسكرية، فإنها لا تزال قادرة على مهاجمة السكان المدنيين عن طريق التفجيرات الانتحارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت جماعة بوكو حرام

مسؤولة عن ٧٦ هجوما على الأقل في المنطقة الشمالية القصوى من جمهورية الكاميرون، كان من بينها ١٥ هجوما تفجيرا انتحاريا، وأربع هجمات في منطقة بحيرة جمهورية تشاد، مما أدى إلى وفاة ٤٨ شخصا في جمهورية الكاميرون و ٢٤ شخصا في جمهورية تشاد.

٢٢ - وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، سقطت طائرة هليكوبتر تابعة للقوات المسلحة الكاميرونية في منطقة بوغو، مما أدى إلى مقتل العميد جاكوب كودجي، الذي قاد الحملة العسكرية الوطنية ضد جماعة بوكو حرام في العامين الماضيين، وثلاثة ضباط آخرين. وفي ٢٤ نيسان/أبريل، قتل ثلاثة جنود كاميرونيين لدى مرور مركبتهم فوق لغم أرضي في منطقة قريبة من مورا. وفي ١٥ آذار/مارس، أعلنت الحكومة الإفراج عن أكثر من ٥٠٠٠ رهينة من المدنيين ومقتل ٦٠ مقاتلا من مقاتلي بوكو حرام خلال عملية عسكرية على طول الحدود مع جمهورية نيجيريا الاتحادية. وعقب الإعلان، برز شريط فيديو دعائي لبوكو حرام على مواقع التواصل الاجتماعي في ١ نيسان/أبريل يظهر فيه زعيم الجماعة أبو بكر شيكاو. ويدعو هذا الفيديو أتباع شيكاو إلى مهاجمة مواقع في جمهورية الكاميرون، بما في ذلك العاصمة.

٢٣ - وفي جمهورية تشاد، أدى هجوم لجماعة بوكو حرام ضد نقطة للجيش في ٥ أيار/مايو في كايغا في منطقة البحيرة إلى مقتل تسعة جنود. وقتل أيضا نحو ٤٠ عنصرا من عناصر بوكو حرام أثناء تصدي الجيش للهجوم. وفي الوقت الذي قلت فيه هجمات جماعة بوكو حرام في البلد، أدت القيود الأمنية المشددة إلى تعطيل سبل عيش السكان المحليين، بما في ذلك تقييد التجارة عبر الحدود بشكل كبير. وبحلول نهاية عام ٢٠١٦، استسلم إلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات مئات الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال الذين قيل إنهم مرتبطون بجماعة بوكو حرام، وبذلك استمر اتجاه بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٦. وخلصت بعثة يرأسها المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومثلي الخاص لوسط أفريقيا ومثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر الفقرة [٥٨])، إلى أن الحكومة منفتحة على المساعدة التقنية الدولية من أجل معالجة مسألة هؤلاء المحتجزين. وفي ١٧ شباط/فبراير، وقع وزير الأمن العام والهجرة ومفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي بيانا مشتركا في هذا الشأن، يوثق التزامات بإدارة شؤون أعضاء جماعة بوكو حرام السابقين، بما في ذلك الحبس الاحتياطي والقضاء على نزعة التطرف وإجراءات التحري وإعادة الإدماج. ودعا البيان جهات المساعدة الدولية إلى معالجة ظاهرة الانشقاق، التي يتوقع أن تزيد مع إضعاف جماعة بوكو حرام. وبُعيد توقيع البيان، أفرجت الحكومة عن أغلبية الذين استسلموا، فعادوا إلى مجتمعاتهم الأصلية دون استكمال عملية سليمة لتحديد وضعهم من حيث احتمال وجود أي صلات تربطهم بجماعة بوكو حرام.

جيش الرب للمقاومة

٢٤ - لا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديدا كبيرا للسكان في المناطق المتضررة. فمنذ بداية عام ٢٠١٧، أظهرت جماعات متعددة تابعة لجيش الرب للمقاومة، تتألف عادة من ١٢ إلى ١٦ عنصرا حسب ما أفاد به منشقون وسلطات محلية، جرأة أكبر على الإغارة على القرى في أقاليم دونغو ونيانغارا وأنغو وبوندو في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن صيد الفيلة بصورة غير مشروعة في متنزه غارامبا الوطني. وزادت عمليات اختطاف جيش الرب للمقاومة لفتيان وفتيات تتراوح أعمارهم عادة بين ١٢ و ١٣ سنة بهدف تعزيز صفوفه. وفي ١١ آذار/مارس، اشتبكت في دونغو عناصر من جيش الرب للمقاومة مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى مقتل أحد ضباط الجيش وإصابة آخر بجروح، فضلا عن مقتل ثلاثة من مقاتلي جيش الرب للمقاومة.

٢٥ - واستمرت جماعات جيش الرب للمقاومة أيضا بمهاجمة السكان المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى على طول محور أوبو - زيمبو. ففي ١٠ آذار/مارس، أدت إلى تبادل لإطلاق النار محاولة قامت بها عناصر مسلحة مجهولة الهوية، يفترض أنها من جيش الرب للمقاومة، لنصب كمين لقافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على طول محور رافايي - زيمبو.

٢٦ - وواصل جيش الرب للمقاومة العمل على نطاق أوسع يكفل تسهيل أنشطته، بما في ذلك شبكات الاتجار غير المشروع الموجودة في مناطق عملياته، والأنشطة الجارية للجماعات المسلحة الأخرى، والنزاعات على الحقوق في الأراضي والوصول إليها بين المزارعين والرعاة.

٢٧ - وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، عقد رؤساء دول وحكومات البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة مؤتمر قمة على هامش الدورة العادية الثامنة والعشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، بناء على طلب الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني. وأوصى المؤتمر، في جملة أمور، بضرورة تنفيذ عمليات عبر الحدود ضد جيش الرب للمقاومة، والحاجة إلى معلومات استخباراتية دقيقة بشأن تحركاته وإلى إعادة بناء قدرة القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٢٨ - وعُقد الاجتماع الوزاري السادس لآلية التنسيق المشتركة التابعة لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة في أديس أبابا من ٢٩ إلى ٣٠ آذار/مارس، من أجل استعراض مفهوم العمليات وآليات تنسيق العمليات عبر الحدود، بهدف مواءمتها مع مفهوم العمليات الاستراتيجي المنقح لمبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة. وكما أشير إليه سابقا، بدأت حكومتا أوغندا وجنوب السودان الانسحاب من الفرقة عقب سحب الولايات المتحدة قواتها الخاصة من فرقة العمل الإقليمية للاتحاد الأفريقي وإنهاء دعمها اللوجستي للفرقة في ٢٦ نيسان/أبريل. وأشار جنوب السودان أيضا إلى أنه سيتوقف عن استضافة مقر فرقة العمل الإقليمية في يامبو. ومع ذلك، عرضت أوغندا وجنوب السودان والسودان تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لتولي مسؤوليات فرقة العمل الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، الذي قُبل طلب عضويته في مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة، عن تحفظات على إجراء عمليات عبر الحدود في أراضيها.

٢٩ - وفي ١٩ نيسان، وصلت إلى كمبالا دفعة أولى مؤلفة من ٣١ عسكريا أوغنديا من أصل ٢٠٠٠ عسكري كانوا منتشرين في جمهورية أفريقيا الوسطى كجزء من فرقة العمل الإقليمية. ومنذ ذلك التاريخ، غادر ٨٠٠ فرد إضافيون جمهورية أفريقيا الوسطى. ويُتوقع أن تغادر بقية العناصر العسكرية إلى أوغندا بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٧.

الأمن البحري في خليج غينيا

٣٠ - منذ صدور تقريره السابق، أفادت المنظمة البحرية الدولية بوقوع ١١ حادثا من حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

٣١ - وفي ٢٢ شباط/فبراير، جرى تنصيب قيادة مركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا رسميا في حفل أقيم في ياوندي، في أعقاب قرار اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقودة في ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

٣٢ - أشارت دراسة بحثية صدرت في شباط/فبراير إلى انخفاض في أعداد الفيلة في منتزه مينكيسي الوطني في جمهورية غابون بحوالي ٨٠ في المائة - أي ما يعادل فقدان أكثر من ٢٥ ٠٠٠ فيل - بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٤. وقد تسببت شبكات الصيد غير المشروع عبر الوطنية في هذا الانخفاض الكبير، بالرغم من الجهود التي تبذلها حكومة جمهورية غابون منذ عام ٢٠١١.

باء - التطورات المتعلقة بالمساعدة الإنسانية

٣٣ - أدى استمرار العنف وانعدام الأمن الذي خلفته جماعة بوكو حرام إلى الخراب بالنسبة للأسر والمجتمعات المحلية في منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث شرد نحو ٢,٤ مليون شخص ويحتاج أكثر من ٧ ملايين شخص إلى المساعدة الغذائية. وفي جميع أنحاء المنطقة، يحتاج أكثر من ١٠ ملايين شخص إلى المساعدة الإنسانية، مما يجعل الأزمة إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم. وشهد عام ٢٠١٦ زيادة كبيرة في الاستجابة الإنسانية في أشد المناطق تضررا في المنطقة دون الإقليمية. وبفضل الجهود الجماعية التي تبذلها الحكومات والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، تلقى زهاء ١,٦ مليون شخص المساعدة الغذائية المنقذة للحياة؛ وحُصن مليون طفل ضد الحصبة؛ وحصل ٤,٤ ملايين شخص على الرعاية الصحية الأولية في حالات الطوارئ؛ واستأنف نحو ٣٠٠ ٠٠٠ فتى وفتاة تعليمهم؛ وتلقى نفس العدد من الأطفال دون سن الخامسة والأمهات المرضعات علاجا من سوء التغذية، وكان ثلثاهم يواجه خطر الموت. وفي مؤتمر دولي بشأن المساعدة الإنسانية عُقد في أوغندا في ٢٤ شباط/فبراير، تعهد ١٤ بلدا مانحا بدفع مبلغ ٦٧٢ مليون دولار من المعونة الطارئة على مدى ثلاث سنوات للسكان في منطقة بحيرة تشاد، حُصص ٧٠ في المائة منه لعام ٢٠١٧.

٣٤ - وعلى الرغم من أن العمليات العسكرية أدت إلى تفهقر مقاتلي بوكو حرام وتفرقهم، تتواصل الهجمات والتفجيرات الانتحارية في المنطقة الشمالية القصوى من جمهورية الكاميرون، حيث سُرد ما يقدر بـ ٢٢٠ ٠٠٠ شخص. وتستضيف المنطقة أيضا ٨٦ ٠٠٠ لاجئ نيجيري. وبالإضافة إلى ذلك، يَسَّر بدء موسم الجفاف حركة التنقل، مما أدى إلى زيادة في عدد الهجمات على طول الطرق الرئيسية، وإعاقة وصول المساعدات الإنسانية. وفي ٢ آذار/مارس، أُبرم في ياوندي الاتفاق الثلاثي بين جمهورية الكاميرون وجمهورية نيجيريا الاتحادية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وينصّ الاتفاق على شروط وإجراءات العودة المأمونة والكرامة والطوعية للاجئين النيجيريين. ومع ذلك، أفادت المفوضية باستمرار حالات الإعادة القسرية للمتسبي للجوء النيجيريين في جمهورية الكاميرون رغم الاتفاق، وبأن أكثر من ٢ ٦٠٠ لاجئ أعيدوا قسرا بحلول ٢١ آذار/مارس إلى قرى حدودية نيجيرية في عام ٢٠١٧. إلا أن حكومة جمهورية الكاميرون نفت هذه الأنباء. وفي شرق الكاميرون، تهدد الفجوات الكبيرة في التمويل استدامة برامج المساعدة الغذائية الحيوية المقدمة إلى اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى، الذين ما زال ٢٧٦ ٠٠٠ منهم في البلد. وفي ما يتعلق بعام ٢٠١٧، يسعى مجتمع المساعدة الإنسانية في الكاميرون إلى جمع ٣١٠ ملايين دولار لتوفير المساعدة المنقذة للحياة وتلبية الاحتياجات الملحة والمزمّنة لما عدده ١,٢ مليون شخص.

٣٥ - وفي جمهورية تشاد، يعاني نحو ٤ ملايين شخص، أي حوالي ثلث سكان البلد، من انعدام الأمن الغذائي - ويواجه أكثر من مليون شخص منهم نقصا حادا في الغذاء. ومن المتوقع أن يعاني

أكثر من نصف مليون طفل من سوء التغذية حاد في عام ٢٠١٧. وفي منطقة البحيرة الغربية، ازدادت حدة انعدام الأمن الغذائي وتتواصل نتيجة أنشطة بوكو حرام. ويؤدي تشرّد السكان الناجم عن ذلك إلى تفاقم ضعف الأشخاص الذين أجبروا على الفرار من العنف والمجتمعات المحلية التي تستضيفهم، التي كان العديد منها أصلاً مجتمعات فقيرة وفي حاجة إلى المساعدة قبل تصاعد الهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف جمهورية تشاد نحو ٦١٥ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية السودان، بالإضافة إلى نحو ١٠٤ ٠٠٠ مشرد داخليا. وفي عام ٢٠١٧، يلزم توفير ٥٨٩ مليون دولار لتقديم المساعدة المنقذة للحياة لما عدده ٢,٦ مليون شخص متضرر من الأزمات في جمهورية تشاد.

٣٦ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، أدت الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى تدهور حاد في الحالة الأمنية، مما تسبب في تشريد السكان في مقاطعتي كوتو العليا وأواكا. ولا زال البلد أحد أخطر الأماكن للعاملين في المجال الإنساني، إذ شكلت الحوادث الأمنية فيه ٣١ في المائة من الحوادث الأمنية على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٦. وابتداء من آذار/مارس ٢٠١٧، التمس قرابة ٤٦٤ ٠٠٠ من مواطني أفريقيا الوسطى اللجوء في بلدان مجاورة، في حين شُرّد نحو ٤٠٢ ٠٠٠ شخص داخليا. ولا تزال جميع أنحاء البلد تشهد ندرة حادة في الغذاء، حيث يعاني قرابة نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. ويعطل استمرار انعدام الأمن وتشرّد السكان الأنشطة الزراعية والرعي، التي تشكل المصدر الرئيسي للدخل والغذاء للغالبية العظمى من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما في المناطق الريفية، حيث عجز ٦٥ في المائة من المواطنين عن مزاوله الأعمال الزراعية في عام ٢٠١٦. ولا يزال هناك نقص كبير في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، إذ لم يستلم سوى ٣٦ في المائة من المبلغ اللازم وقدره ٥٣١,٥ مليون دولار، مما أدى إلى حرمان قرابة نصف السكان من المساعدة الإنسانية. وفي عام ٢٠١٧، سيلزم توفير نحو ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة ٢,٢ مليون شخص.

جيم - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٧ - استمرت انتهاكات حقوق الإنسان في العديد من بلدان المنطقة دون الإقليمية. وبيّن الاستخدام المفرط للقوة والاعتقال التعسفي واحتجاز المعارضين السياسيين ونشطاء المجتمع المدني والعاملين في مجال الإعلام اتجاهات ينطوي على استمرار تضيق الحيز السياسي والديمقراطي في المنطقة دون الإقليمية. وما زال مناخ الإفلات من العقاب الذي يسود في بعض الدول يبعث على القلق ويمثل عقبة كأداء أمام تهيئة بيئة مواتية لإجراء عمليات انتخابية سلمية، وسلاسة الانتقال الديمقراطي.

٣٨ - وفي جمهورية الكاميرون، قمعت قوات الأمن مظاهرة سلمية نظمها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر طلاب من جامعة بويلا ولجأت إلى الاستخدام المفرط للقوة فضلا عن قيامها بعمليات اعتقال واحتجاز تعسفية. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، تصاعدت احتجاجات نظمتها مجموعات من الشباب في باميندا، عاصمة المنطقة الشمالية الغربية، عندما استخدمت قوات الشرطة والأمن الغاز المسيل للدموع وخرطوم المياه ضد المحتجين، قبل فتح النار عليهم في نهاية المطاف. وأسفر ذلك عن مقتل اثنين من المتظاهرين وإصابة أربعة من أفراد الشرطة بجراح. وأحرق مخفر للشرطة وأضرمت النيران في مركبات تابعة للحكومة. ووقعت أيضا انتهاكات أخرى للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي

والوصول إلى المعلومات، شملت عمليات اعتقال واحتجاز للصحفيين، فضلا عن قطع الإنترنت وإغلاق محطتين إذاعيتين في باميندا وبويا في الفترة الواقعة بين منتصف كانون الثاني/يناير ومنتصف نيسان/أبريل.

٣٩ - وانتهى من وضع خطة عمل وطنية لتوجيه تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ وينتظر تقديمها رسمياً إلى حكومة جمهورية الكاميرون. وفي عام ٢٠١٦، اعتمد البلد قانون عقوبات جديد يحمي حقوق النساء والفتيات، ولا سيما فيما يتعلق بحضانة القصر، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والعنف الجنسي. واستعرضت مؤخرا الاستراتيجية الوطنية لمنع العنف الجنساني وخطة العمل الوطنية لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بهدف الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٤٠ - وما زالت حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير القلق، إذ ما زالت التقارير الواردة من منظمات المجتمع المدني المحلي وأحزاب المعارضة تشير إلى استمرار تضييق الحيز الديمقراطي ومزاعم انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات التعذيب والاعتقال التعسفي والاحتجاز والاختفاء القسري. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تفاعلها مع الحكومة في إطار متابعة التوصيات التي قُدمت على إثر بعثة تقييم حقوق الإنسان التي كانت المفوضية قد أوفدتها في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠١٦.

٤١ - وفي جمهورية تشاد، احتجز عدد من نشطاء المجتمع المدني البارزين أو أبلغوا عن تعرضهم لمضايقات من جانب مسؤولي الأمن منذ نيسان/أبريل، مما أدى إلى زيادة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وكان من بينهم أعضاء في منظمات غير حكومية كانوا بصدد تنظيم عصيان مدني أو الدعوة إليه، وهو ما يتعارض مع قانون أقرته الحكومة مؤخرا يحظر استمرار الإضرابات لما يزيد عن ثلاثة أيام.

٤٢ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قامت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بتوثيق ٩٨٦ حادثة جديدة تم التحقق منها لانتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ارتكبت ضد ١٤١٠ ضحية، ومن بينهم ٩٣٤ رجلاً و ١٥٧ امرأة و ٦٣ فتى و ٤٣ فتاة. وانطوت هذه الانتهاكات بشكل رئيسي على حالات قتل عشوائي، ومعاملة قاسية ولإنسانية، وسطو واستيلاء على الممتلكات، وعنف جنسي متصل بالنزاع، واعتقال واحتجاز تعسفي، إلى جانب حالات الاختطاف. ولا تشمل هذه الأرقام الحوادث الأخيرة التي وقعت مؤخرا في أينداو وبانغاسو ونيام، والتي ما زالت التحقيقات جارية بشأنها.

دال - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٤٣ - استمر تراجع النشاط الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. ووفقاً للبيانات الواردة من مصرف دول وسط أفريقيا، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لبلدان منطقة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا ٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٦ مقابل ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ويرجع ذلك إلى الانخفاض المستمر في الأسعار العالمية للسلع الأساسية، ولا سيما النفط. والحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية تعوق كذلك قدرة الدول على الاستثمار في تعزيز التنمية البشرية المستدامة. وتوقع المصرف معدل نمو قدره ١,٦ في المائة لعام ٢٠١٧، نتيجة ارتفاع طفيف في أسعار النفط وتنفيذ تدابير تتعلق بالإصلاحات الاقتصادية والمالية في المنطقة دون الإقليمية.

٤٤ - ورغم أن المنطقة دون الإقليمية قد أحرزت بعض التقدم في مجال التنمية البشرية، ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به لتحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهناك عدة عوامل تعوق هذا التقدم، منها أوجه عدم المساواة، وغياب التحول الهيكلي والتنوع، وعدم إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين التام للمرأة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والضعف الناجم عن التأثير بالصددمات التي لا يمكن التنبؤ بها، مثل نقص الغذاء وآثار تغير المناخ.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

٤٥ - واصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا عمله بنشاط في المنطقة دون الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير من أجل تعزيز السلام والأمن الإقليميين ومنع نشوب النزاعات، والتمس في ذلك طرقا منها إجراء عدد من الزيارات القطرية.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٦ - في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سافر ممثلي الخاص إلى بانغي للاجتماع مع الرئيس فوستين - أرشانج تواديرا، ورئيس الجمعية الوطنية ومحاورين آخرين لمناقشة المسائل المتصلة بالحالة في البلد، ولا سيما البعد الإقليمي للبلد. وشارك أيضا في إحاطة قدمها الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى كيانات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في ٧ آذار/مارس بشأن المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة التي يقودها الاتحاد الأفريقي مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية تشاد، وجمهورية أنغولا وجمهورية الكونغو. وواصل ممثلي الخاص العمل مع الزعماء الإقليميين والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتعاون مع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك للحث على مواصلة تقديم المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى توطيد السلام في البلد.

٤٧ - وفي ٦ شباط/فبراير، سافر ممثلي الخاص إلى لواندا، حيث اجتمع مع وزير خارجية أنغولا لمناقشة الحالة في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحاجة إلى تعزيز التنسيق والمواءمة بين النهج التي تتبعها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية المشاركة في جهود السلام في البلد.

جمهورية الكاميرون

٤٨ - في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير، سافر ممثلي الخاص إلى ياوندي لإجراء مشاورات مع السلطات الوطنية بشأن الحالة في جمهورية الكاميرون، ولا سيما في المناطق الناطقة بالإنكليزية، ومكافحة جماعة بوكو حرام. واجتمع مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزير الإدارة الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وشدد على ضرورة إيجاد حل سلمي للحالة، وجدد تأكيد دعم الأمم المتحدة جهود بلدان حوض بحيرة تشاد في مكافحة الإرهاب. وقبل بعثته، سافر إلى البلد فريق على مستوى العمل من مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لإجراء مناقشات مع الجهات صاحبة المصلحة واستكشاف المجالات الممكنة للدعم المقدم من الأمم المتحدة.

٤٩ - وسافر ممثلي الخاص مرة أخرى إلى ياوندي في الفترة من ٩ إلى ١٣ نيسان/أبريل حيث اجتمع مع كبار ممثلي الحكومة والشخصيات المعارضة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فضلا عن القادة المحتجزين لاتحاد المجتمع المدني الكاميروني الناطق بالإنكليزية، لتشجيعهم على الدخول في حوار من أجل معالجة الأزمة سلميا. وخلال زيارته، شجع الحكومة على النظر في تنفيذ تدابير إضافية لبناء الثقة ونزع فتيل التوترات، بما في ذلك الإفراج عن قادة الاتحاد وإعادة خدمات الإنترنت كدلالة على حسن النية. وحث كذلك السلطات على التنفيذ الكامل للتدابير المعلنة في قطاع العدالة. ووجد ممثلي الخاص أن قادة اتحاد المجتمع المدني الكاميروني الناطق بالإنكليزية المسجونين يتمتعون بصحة جيدة. وأبلغوه أنهم يعاملون معاملة حسنة وأكدوا أنهم ضد الانفصال. وأعربوا كذلك عن استعدادهم للدعوة إلى وقف الإضراب بمجرد الإفراج عنهم إذا تعهدت الحكومة بمعالجة مظالم المناطق الناطقة باللغة الإنكليزية عن طريق الحوار. ونقل ممثلي الخاص ذلك الطلب إلى السلطات الكاميرونية، وكرر تأكيد دعوته إلى الإفراج عنهم، وحثه جميع الأطراف في الوقت نفسه على اللجوء إلى الحوار. وأكد كذلك استعداد الأمم المتحدة لبذل المساعي الحميدة في هذا الصدد، إذا طلب الطرفان ذلك.

جمهورية غابون

٥٠ - عقد ممثلي الخاص اجتماعات متواترة مع الجهات السياسية الرئيسية، بما في ذلك الرئيس علي بونغو أونديمبا، ورئيس الوزراء إيسوزي - نغونديت الذي يقود عملية الحوار الوطني، وقادة المعارضة، فضلا عن ممثلين من منظمات المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي لمواجهة التوترات العالقة بعد الانتخابات. ودعا ممثلي الخاص باستمرار إلى حوار سياسي شامل وشفاف وهادف لمعالجة التحديات التي تواجه جمهورية غابون في مجال الحكم. وشجع الحكومة على معالجة شواغل المعارضة، بطرق من بينها اتخاذ تدابير لبناء الثقة، وحث المعارضة في الوقت نفسه على المشاركة بطريقة بناءة بهدف تهيئة ظروف مواتية لإجراء انتخابات تشريعية سلمية وذات مصداقية تراعي توصيات الحوار الوطني. وعشية بدء الحوار الوطني، أصدر ممثلي الخاص بيانا يدعو إلى مشاركة الجميع.

جمهورية الكونغو

٥١ - في ٢٩ و ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، سافر ممثلي الخاص إلى برازافيل لتقييم الحالة في الكونغو. واجتمع مع الرئيس ساسو نغيسو، ووزير الخارجية، وكرر الدعوة إلى إجراء حوار شامل للجميع واتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل تمهيد الطريق لبيئة سياسية سلمية في الفترة المفضية إلى الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في تموز/يوليه ٢٠١٧. وناقش أيضا المسائل العابرة للحدود والمسائل دون الإقليمية ودعا البلد إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الجهود الرامية إلى نزع فتيل التوترات والحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين، ولا سيما فيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٥٢ - وفي الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل، سافر ممثلي الخاص إلى برازافيل للالتقاء بكبار المسؤولين ومحاورين آخرين لمناقشة الحالة السياسية والأمنية في البلد، ولا سيما في منطقة بول. وسلط الضوء على أهمية مشاركة جميع الأطراف السياسية المعنية في الحوار من أجل معالجة المظالم، ولا سيما بالاستفادة من المجلس الوطني للحوار المنشأ حديثا. ودعا أيضا الحكومة إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة بول؛ وضمان إجراء انتخابات تشريعية ومحلية شاملة للجميع وشفافة ونزيهة؛ وكفالة حصول جميع القادة السياسيين المحتجزين على محاكمة عادلة وسريعة.

باء - الدعم المقدم لمبادرات الأمم المتحدة وللمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٥٣ - قام مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بصفتها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، بتيسير تقييم أعمال اللجنة على النحو الذي طلبه الاجتماع الوزاري الثالث والأربعون للجنة الذي عقد في سان تومي وبرينسيبي في الفترة من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد شمل ذلك تنظيم حلقة عمل في ليرفيل يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/أبريل حضرها ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع المقبل للجنة في ياوندي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٧ وخلالها سيقدم المكتب نتائج التقييم.

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٥٤ - عزز مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا كذلك تعاونه مع منظمات دون إقليمية رئيسية لمواجهة التهديدات العابرة للحدود والإقليمية للسلام والأمن في المنطقة دون الإقليمية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اجتمع ممثلي الخاص مع الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وناقش حالة تنفيذ إطار التعاون المبرم في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بين المؤسستين، الذي يعد أحد عناصر استراتيجية تنمية القدرات المؤسسية للمكتب. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، عقد اجتماع عمل بين المكتب وأمانة الجماعة أدى إلى تحديد المجالات الرئيسية ذات الأولوية للعمل المشترك ووضع خطة عمل مشتركة للتعاون في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، وفي إطار تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، سافر الأمين العام للجماعة إلى أبوجا للاجتماع مع مجلس الأمن خلال زيارته إلى منطقة حوض بحيرة تشاد لمناقشة الأثر الإقليمي للأزمة التي تتسبب فيها جماعة بوكو حرام.

الوساطة

٥٥ - نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، حلقة عمل تدريبية في ليرفيل في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل لتعزيز قدرات موظفيها في مجال الوساطة. وكان من ضمن المشاركين أيضاً مستشارو السلام والتنمية في جمهورية الكاميرون وجمهورية تشاد، وأفراد من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحضر حلقة العمل موظفون يضطلعون بمسؤوليات مباشرة عن تحليل النزاعات، وإسداء المشورة للقيادة العليا بشأن جهود الوساطة ودعم تصميم عمليات وساطة وتيسيرها.

٥٦ - وفي الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو، استضاف المكتب، بمساعدة من إدارة الشؤون السياسية، حلقة عمل تدريبية في ليرفيل خصصت لموظفي المكاتب الوطنية لأمناء المظالم والوسطاء في المنطقة دون الإقليمية. وقد هدفت حلقة العمل إلى بناء القدرات المؤسسية للمكاتب، وتعزيز التعاون على مستوى العمل داخل هذه المكاتب وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب فيما بينها. وحضر هذا التدريب ممثلون من مكاتب الوسطاء وأمناء المظالم الوطنيين في سبعة بلدان، فضلا عن موظفي الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمكتب.

٥٧ - وواصل المكتب تيسير الجهود الرامية إلى تفعيل رابطة الوسطاء الوطنيين في وسط أفريقيا، التي أنشئت في تموز/يوليه ٢٠١٦. وفي ١٣ آذار/مارس، اجتمع المكتب مع وسيط جمهورية غابون للدعوة إلى صياغة الوثائق التأسيسية للرابطة، وعقد اجتماع للجنة التوجيهية وضمان استدامتها المالية.

جماعة بوكو حرام

٥٨ - في الفترة من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير، أجرى ممثلي الخاص، مع كل من المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وممثلي الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، زيارة مشتركة إلى البلدان الأربعة المتضررة من جماعة بوكو حرام. واجتمع الوفد مع كبار المسؤولين، وكذلك مع ممثلي لجنة حوض بحيرة تشاد، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، والسلك الدبلوماسي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وأسهمت الزيارة في تأكيد التزام الأمم المتحدة تجاه البلدان المتضررة وفي تحديد أفضل السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لمكافحة الإرهاب. وسلمت الدول المتضررة بالحاجة إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الشرطة والأجهزة القضائية على المستوى الإقليمي. وأحد الشواغل الرئيسية للبلدان المتضررة هو كيفية التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين ووضع وتنفيذ استراتيجيات لمقاضاتهم وتأهيلهم وإعادة إدماجهم. وتحتاج أيضاً دول المنطقة، في جملة أمور، إلى تحسين إنفاذها للقانون واتخاذ تدابير في مجال العدالة الجنائية لمواجهة تهديد جماعة بوكو حرام.

٥٩ - وفي جمهورية تشاد، توسع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نطاق تغطيتها ووجودها ليشمل المجتمعات المحلية المعزولة للعائدين والمحتجزين المفرج عنهم، ومساعدة السلطات على إعادة إدماجهم وبناء السلام في المجتمعات المحلية.

التكامل الإقليمي

٦٠ - شارك ممثلي الخاص في الدورة العادية الثالثة عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الذي عقد في جيبولوهو، بجمهورية غينيا الاستوائية في ١٧ شباط/فبراير. وأجرى مؤتمر القمة تقييماً لكل التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية الحالية في المنطقة دون الإقليمية. وأكدت من جديد، من خلال ممثلي الخاص، التزام الأمم المتحدة بدعم حكومات وشعوب المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى مواجهة التحديات المستمرة وتعزيز التكامل الإقليمي.

الأمن البحري في خليج غينيا

٦١ - في ٧ شباط/فبراير، ناقش ممثلي الخاص مع الأمين التنفيذي للجنة خليج غينيا في لواندا المسائل المتعلقة بالتشغيل التام لمركز التنسيق الأفريقي والجوانب الأخرى لتنفيذ استراتيجية الأمن البحري.

٦٢ - ودعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عقد حلقة عمل وتنظيم تدريب في كانون الأول/ديسمبر للمدعين العامين والقضاة والمسؤولين عن إنفاذ القانون من سان تومي وبرينسيبي بشأن قانون البحار الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الدعم الذي يقدمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نفذ خفر السواحل في جمهورية ساو تومي وبرينسيبي عملية دوريات مع شرطة التحقيقات الجنائية وخبراء مصائد الأسماك على بعد ٤٥ ميلاً بحرياً من الساحل.

الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتين لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٦٣ - في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حلقة عمل لدعم صانعي السياسات الوطنية التضادية لمواءمة التشريعات مع الصكوك القانونية الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الإضافي المتعلق بالأسلحة النارية، ومعاهدة تجارة الأسلحة، واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تستخدم في صنع هذه الأسلحة وتصليحها وتجميعها (اتفاقية كينشاسا). وقد بدأ نفاذ هذه الأخيرة في ٨ آذار/مارس.

٦٤ - وفي الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير، نظم مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، بالتعاون مع حكومة الكاميرون، حلقة عمل في ياوندي لتدريب المدربين في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٦٥ - وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، نظم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا اجتماعاً مشتركاً بين المنسق الإقليمي لاستراتيجية وخطة عمل مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا ومسؤولين من الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمناقشة سبل المضي قدماً فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية.

تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لمواجهة خطر وتأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة

تفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة

٦٦ - في الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، شارك المكتب في اجتماع عقد في أديس أبابا يهدف إلى تحديث مفهوم العمليات الاستراتيجية للتعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة ووضع استراتيجيات المضي قدماً. وفي وقت لاحق، في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس، شارك المكتب في الاجتماع المذكور آنفاً لآلية التنسيق المشتركة.

٦٧ - وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، نظم المكتب الاجتماع التاسع للمنسقين المعنيين بجيش الرب للمقاومة، الذي عقد في عنتيبي يومي ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وأشار المشاركون إلى أنه رغم إحراز تقدم في تفعيل مبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب للمقاومة وحماية المدنيين، لا تزال هنالك فجوات فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. وأبرزت الحاجة إلى إعادة تحديد ولاية فرقة العمل الإقليمية، وكذلك الحاجة إلى زيادة التعاون مع بعثات الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من جيش الرب للمقاومة من أجل سد الثغرات التنفيذية.

٦٨ - وفي الفترة من ١٤ إلى ٢١ آذار/مارس، أجرى ممثلي الخاص مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بالمسائل المتصلة بجيش الرب للمقاومة بعثة مشتركة إلى كل من أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وكان الغرض من البعثة هو إجراء مناقشة مع كبار المسؤولين الحكوميين وممثلي الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثلين الدبلوماسيين وغيرهم من أصحاب المصلحة بشأن طائفة من المسائل المتصلة بجهود مكافحة

جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك التعاون مع فرقة العمل الإقليمية، والحاجة إلى المساعدة الإنسانية ومبادرات الإنعاش المبكر في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، وتعزيز جمع المعلومات عن قوة عناصر جيش الرب للمقاومة وكيفية التخلص منهم. والانسحاب المقرر للقوات الأوغندية من فرقة العمل الإقليمية وضرورة وضع إجراءات لمنع جيش الرب للمقاومة من استغلال الفجوة الأمنية الناجمة، بما في ذلك تدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من أجل إتاحة نشرها بالفعل في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة، كانا أيضاً موضوعين رئيسيين للمناقشة. غير أن مسألة الإنفاق على القوة وتسديد مدفوعاتها لتمكين انتشارها في المناطق النائية لا تزال دون حل.

٦٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان تقديم الدعم اللوجستي إلى فرقة العمل الإقليمية، بما في ذلك تمكين موظفي مقرها من السفر على رحلات الأمم المتحدة بين جوبا ويامبيو، فضلا عن صيانة المركبات ودعم تكنولوجيا المعلومات.

حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية

٧٠ - من خلال "عملية الطائرة الورقية الحمراء"، واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تقديم الدعم اللوجستي للهجوم الذي تشنه القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد جيش الرب للمقاومة الذي عطل الطرق التي يسلكها جيش الرب للمقاومة وتحركاته. وواصلت البعثة تقديم الدعم الإعلامي إلى القوات المسلحة الكونغولية وأنشأت ثلاث قواعد عمليات متنقلة في كل من بادولو وناكال وناغيرو الواقعة في مقاطعة أويلي العليا.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٧١ - واصلت البعثة تنفيذ عملية "أهلاً بالسلام" لتشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة على الاستسلام، بوسائل منها المنشورات وحملات البث الإذاعي. ومنذ بداية عام ٢٠١٧، استسلم ١٢ فرداً.

التنمية ودعم بناء السلام في الأجل الطويل

٧٢ - لا تزال جهود تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة وإنعاشها تواجه نقصاً حاداً في التمويل ولم تُعالج المشكلة بصورة كافية في معظمها. وليس هناك بوجه عام وجود لسلطات الدولة وللجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٧٣ - شارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، يومي ٦ و ٧ كانون الأول/ ديسمبر في ليرفيل، في الدورة السابعة لآلية التنسيق دون الإقليمي للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى برامج الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في وسط أفريقيا. واستكشف الاجتماع السبل التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد من الدعم المقدم، ولا سيما للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ في المنطقة دون الإقليمية.

٧٤ - واستضاف المكتب في ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس في ليرفيل الاجتماع السنوي لرؤساء كيانات الأمم المتحدة في وسط أفريقيا، الذي يضم المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة والمنسقين المقيمين. وقيم الاجتماع التحديات الحالية الإقليمية والعابرة للحدود، كجزء من استراتيجية أوسع نطاقا لتعزيز الاتساق في نهج الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه من أجل منع نشوب النزاعات وتعزيز جهود بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية. وأوصى الاجتماع بوضع استراتيجية دون إقليمية للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن، وتعزيز الدبلوماسية الوقائية وولاية بذل المساعي الحميدة التي يضطلع بها المكتب، وتعزيز التعاون بين المكتب والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين والمنسقين المقيمين والمكاتب الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٧٥ - وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في ٢٥ و ٢٦ آذار/مارس في الدورة الثامنة عشرة لآلية التنسيق الإقليمي لأفريقيا في داكار، التي ناقشت الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة من أجل تسخير العائد الديمغرافي من خلال الاستثمار في الشباب.

٧٦ - وشارك ممثلي الخاص يومي ٤ و ٥ نيسان/أبريل في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا وغرب ووسط أفريقيا، في غابورون. وكان الاجتماع يهدف إلى التشجيع على تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين خطط الأمم المتحدة في مجالات التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وبناء السلام.

رابعاً - ملاحظات وتوصيات

٧٧ - مع الإحاطة علما باستمرار التوترات السياسية في المنطقة دون الإقليمية المرتبطة بالعمليات الانتخابية المتنازع عليها وبالصعوبات الاجتماعية والاقتصادية، أشجع جميع أصحاب المصلحة على حل خلافاتهم بطريقة سلمية ووفقا للأطر القانونية القائمة. وأرحب بالجهود التي بذلت في المنطقة دون الإقليمية بغية تهدئة التوترات، بوسائل منها عمليات الحوار الشامل والحقيقي. وأشجع جميع أصحاب المصلحة على العمل معا بحسن نية لإيجاد حلول دائمة للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة جمهورية الكاميرون لمعالجة الشواغل التي أثارها الأطراف المتضررة في الشمال الغربي والجنوب الغربي من البلد. وأشجعها على مواصلة معالجة الحالة بصورة استباقية وسلمية. وأشجع أيضا حكومة جمهورية غابون على مواصلة تعزيز الإصلاحات الإدارية الرئيسية من خلال حوار حقيقي وشامل. ويحدوني أمل صادق في أن هذا النهج سيسهم في تحسين المناخ الاجتماعي-السياسي، وتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تشريعية سلمية وذات مصداقية، وتوطيد السلام والديمقراطية في البلد. وسيواصل ممثلي الخاص الاضطلاع بمساعيه الحميدة والمشاركة في جهود الدبلوماسية الوقائية مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

٧٨ - وأرحب بالجهود التي بذلتها حكومات المنطقة دون الإقليمية من أجل تسريع وتعميق التكامل الإقليمي، بما في ذلك حرية تنقل الأشخاص. وأشجع الحكومات والسكان على تهيئة الظروف الكفيلة بزيادة التكامل الذي سيعزز الإنتاجية الاقتصادية، وزيادة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتقوية التعاون الأمني. وأرحب بالتقييم الذي تجريه لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وآمل أن تساعد نتائجه على تنسيق الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة التهديدات الأمنية

المشتركة وتعزيز القدرات. وسيواصل ممثلي الخاص العمل مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا الصدد.

٧٩ - ويشجعي كثيرا التقدم المحرز في مكافحة جماعة بوكو حرام، والتعاون الإقليمي والدولي الجدير بالثناء الذي جعل ذلك ممكنا. وفي الوقت نفسه، ما زالت هذه الجماعة الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين، ولا تزال الأنشطة التي تنفذها تترك آثارا مدمرة على الحالة السياسية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في المناطق المتضررة. ولإني أحث جميع الجهات المعنية على مواصلة جهودها الرامية إلى إنهاء الأزمة، بما يتفق تماما مع القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين. وأرحب بتوقيع الاتفاق الثلاثي بين حكومتي الكاميرون ونيجيريا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، أشعر بالقلق من أنباء إعادة القسرية لطالبي اللجوء النيجيريين في الكاميرون. وأكرر دعوتي إلى تحقيق العودة الآمنة والكرامة والطوعية لجميع المشردين. ونحن على استعداد للعمل مع الحكومتين ونعرب عن الأمل في إنشاء اللجنة الثلاثية للعودة الطوعية للاجئين النيجيريين في أقرب وقت ممكن.

٨٠ - وأدعو حكومات بلدان حوض بحيرة تشاد إلى تركيز الجهود من أجل معالجة الأسباب الجذرية التي أسهمت في ظهور أزمة بوكو حرام، بما يتجاوز البعد العسكري، أي الاحتياجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للناس في المناطق المهمشة. وبالإضافة إلى ذلك، نتيجة للنجاحات العسكرية التي حققتها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، يجب على بلدان المنطقة الآن أن تعالج مسألة الأعضاء السابقين في بوكو حرام الذين استسلموا، بالإضافة إلى الموجودين رهن الاحتجاز بالفعل، ومعظمهم قد احتجزوا لأشهر وسنوات. وينبغي التعامل على الفور مع المحتجزين، سواء كانوا مواطنين أو أجنبيات، وفقا للمعايير الدولية.

٨١ - وأرحب بزيارة مجلس الأمن إلى منطقة حوض بحيرة تشاد، التي سلطت ضوءا تلمس الحاجة إليه على هذه الأزمة المهملة بشدة. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي المنطقة بوسائل منها مضاعفة دعمه للاحتياجات الحيوية للمنطقة في مجالات المساعدة الإنسانية والإنعاش المبكر والتنمية، وكذلك من خلال تقديم المساعدة اللوجستية والمالية إلى البلدان المتضررة، والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ولجنة حوض بحيرة تشاد. وأرحب بعقد مؤتمر أو سلو للمساعدة الإنسانية المعني بنيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد في ٢٤ شباط/فبراير، الذي وجه أنظار العالم إلى الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تتكشف في المنطقة. ومن الضروري استمرار الالتزام السياسي وصرف ما تعهدت به الجهات المانحة بسرعة وبشكل كامل. وأشجع أيضا الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تعزيز التعاون والتنسيق في معالجة الأسباب الجذرية لأزمة جماعة بوكو حرام. وسيكون مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على أهبة الاستعداد لدعم المنظمين في هذا الصدد.

٨٢ - وأرحب بتعيين قيادة مركز التنسيق الأقليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، وأدعو دول المنطقة والشركاء الدوليين إلى توفير الموارد اللازمة لتمكين المركز من أداء مهامه بالكامل ولتنفيذ استراتيجية الأمن البحري. وأدعو الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا إلى تعميق التعاون والتنسيق فيما بينها. وأدعو أيضا بلدان المنطقة إلى مضاعفة جهودها في التصدي لحوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وسيواصل

المكتب، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، تقديم المساعدة وحشد الدعم من أجل مكافحة انعدام الأمن البحري.

٨٣ - وأرحب ببدء نفاذ اتفاقية كينشاسا مؤخراً، فهي ستكون بمثابة عنصر هام للحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية. وهذا التطور الإيجابي شهادة على الالتزام الجماعي للدول المعنية بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والقضاء عليه والحد من المعاناة الإنسانية التي تسببها تلك الأسلحة. وأود أن أشجع الدول الموقعة التي لم تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك.

٨٤ - ولا يزال الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يهددان الثروة الحيوانية المهددة بالانقراض في المنطقة دون الإقليمية، ويتركان أثراً سلبياً على مجمل الحالة البيئية والأمنية وحالة الحوكمة، بما في ذلك استمرار الصلات القائمة بين التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية والجماعات المسلحة. وإني أحث الحكومات في المنطقة دون الإقليمية على تركيز الجهود على القضاء على الصيد غير المشروع وتفعيل القرارات القائمة المتعلقة بمكافحة التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٣١٤/٦٩.

٨٥ - ويساورني القلق إزاء انتشار حالة عدم الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى واستمرار وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في البلد، وكذلك الهجمات التي يتعرض لها حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلد. وإني أشجع حكومات المنطقة دون الإقليمية على مواصلة المشاركة بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار. وسيواصل ممثلي الخاصان، بارفيه أونانغا - أنيانغا وفرنسا لونسيني فال، العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة وحشد الدعم المالي لبرامج الاستجابة الإنسانية لمحنة السكان المتضررين. وإني أدعو الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين إلى مضاعفة جهودهم لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم الكامل للجهود الرامية إلى تعزيز وقف الأعمال العدائية، والعمل بروح تعاونية من أجل إيجاد حل مشترك للتغلب على التحديات العابرة للحدود التي تؤثر على الحالة في البلد.

٨٦ - ويواصل جيش الرب للمقاومة إثبات قدرته على استهداف المدنيين في المناطق المتضررة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والتأثير سلباً على الحالة الأمنية هناك. وسيكون من الأمور الحاسمة لإنهاء التهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة استمرار التزام الدول المتضررة والشركاء الإقليميين والدوليين بمعالجة المظاهر المباشرة للعنف الذي يرتكبه جيش الرب للمقاومة، وكذلك تمويل برامج أوسع نطاقاً في مجالات الحماية والعمل الإنساني والتنمية. وعلاوة على ذلك، إن سحب القوات الأوغندية وقوات جنوب السودان من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، إلى جانب إنهاء الدعم المقدم من القوات الخاصة التابعة للولايات المتحدة، سيتطلبان مضاعفة الالتزام من جانب أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين لضمان ألا يستغل جيش الرب للمقاومة الفراغ الناتج، وذلك بوسائل منها ضرورة إعادة تشكيل فرقة العمل الإقليمية وتعزيزها وتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأعرب عن تقديري للتفاني والالتزام اللذين تبديهما القوات الأوغندية وكذلك جنود فرقة العمل الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات، ولجهودهم وعملياتهم المتواصلة التي تعدُّ من العوامل الحاسمة في وضع حدٍّ للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

٨٧ - وأود أن أعرب من جديد عن تقديري لحكومات بلدان وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات لما تبديه من تفانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار في المنطقة. وأُعرب عن امتناني لحكومة وشعب جمهورية غابون على حسن ضيافتهما ودعمهما لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وأود أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وغيرها من الكيانات المعنية، لدعمها للمكتب وتعاونها معه.

٨٨ - وأخيرا، أود أن أشكر ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وموظفي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على جهودهم في سبيل النهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.